ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

حرب تموز وطوفان الأقصى.. متى الجولة الثالثة؟

حسني محلي

بدأ العديد من حكام الكيان الصهيوني، ومن بينهم رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك وإيهود أولمرت، ومعهما العديد من المفكرين الصهاينة، بالحديث عن احتمالات زوال هذا الكيان خلال السنوات القليلة القادمة.

لدى حديثه عن حرب الاستنزاف التي بدأها بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، قال الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر: «ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، وهو ما ثبت في المرحلة الأولى من حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ عندما اجتاح الجيش المصري فجر يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر خط بارليف الشهير، وكاد أن يحقق انتصاراً عظيماً لولا خيانة السادات في آخر لحظة، وهو الانتصار الذي كَرره مقاتلو حماس والجهاد الإسلامي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي عندما اجتاحوا خطوط الدفاع الإسرائيلية في غلاف غزة وأسقطوا أسطورة «الجيش الذي لا يقهر»، الذي مُني بهزيمته النكراء الثانية في حرب غزة المستمرة.

على الرغم من التفوق العسكري التكنولوجي المدعوم أميركياً وأطلسياً، وحتى إقليمياً، حيث القواعد الأميركية في معظم الدول العربية وتركيا، فقد مني الكيان الصهيوني بهزيمة كبرى بعدما فشل، وباعتراف وزير الدفاع الأميركي أوستن، في كل مساعيه ومحاولاته للقضاء على حماس والجهاد الإسلامي والمقاومة الفلسطينية المسلحة، كما فشل في كسر إرادة الصمود الأسطورية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية على الرغم من تواطؤ وعمالة وتآمر الأنظمة العربية والإسلامية والبعض من الفلسطينيين.

وهنا، يتذكّر الجميع تواطؤ هذه الأنظمة وتآمرها على حزب اللّه الذي لقّن الكيان الصهيوني طعم الهزيمة الأولى في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، التي غطيت أحداثها آنذاك شخصياً لمدة أسبوعين، إذ تصدى مقاتلو حزب اللّه بحاضنته السياسية الوطنية المدعومة من معظم الفئات الشعبية الشريفة لبنانياً وعربياً وإسلامياً للعدوان الإسرائيلي طيلة ٣٣ يوماً، فألحقوا بالجيش الإسرائيلي «الذي لا يقهر» خسائر فادحة من الدبابات والمدرعات والبوارج الحربية، وأجبروا الآلاف من اليهود على الهرب من مستوطناتهم القريبة من الحدود مع لبنان بعدما أصيب أكثر من ٢٥٠٠ منهم بجراح خلال هجمات مقاتلي حزب اللّه والجيش اللبناني، وهي الخسائر التي ألحقها مقاتلو حزب اللّه ومن معهم من الوطنيين اللبنانيين بالجيش الإسرائيلي وكل عملائه في الداخل اللبناني، إذ اضطر هذا الجيش إلى الانسحاب من جنوب لبنان في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بعد احتلال دام ١٨ عاماً.

وقد كنت شاهداً على التظاهرات والمسيرات والفعاليات الاحتفالية العظيمة لمناسبة هذا الانتصار، وتحدثت عن تفاصيله وخلفياته آنذاك مع رئيس الوزراء سليم الحص ونائب الأمين

العام لحزب اللّه نعيم قاسم وسماحة السيد محمد حسين فضل اللّه وآخرين.

وربما لهذه الأسباب بدأ العديد من حكام الكيان الصهيوني، ومن بينهم رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك وإيهود أولمرت، ومعهما العديد من المفكرين الصهاينة، بالحديث عن احتمالات زوال هذا الكيان خلال السنوات القليلة القادمة ليعيد التاريخ نفسه، إذ لم تعمر الدولتان اليهوديتان في التاريخ أكثر من ٨٠ عاماً لكل منها.

وجاء طوفان الأقصى ليرسخ هذه التكهنات بعدما ثبت للجميع بأن «الجيش» والمجتمع الإسرائيلي لم يعودا «نموذجيين»، كما كان البعض يتخيل، بمن فيهم أبواق أنظمة التواطؤ والعمالة العربية والإسلامية التي كانت تسوّق لهذا الكيان من أجل إقناع شعوبها بأهمية الاتفاقيات الإبراهيمية.

وربما لهذا السبب استنفرت هذه الأنظمة وأبواقها كل إمكانياتها الإعلامية والسياسية لإنقاذ الكيان الصهيوني من الورطة التي وقع فيها بعدما فشل في هزيمة المقاومة الفلسطينية ومنع حزب اللّه وأنصار اللّه والشعوب العربية من التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وترى هذه الأنظمة في صمود الشعب الفلسطيني مصدر رعب حقيقياً لها وللكيان الصهيوني، لأنها تعرف جيداً أن انتصار الشعب الفلسطيني هو انتصار لجبهة المقاومة، أي انتصار إيران وسوريا والعراق واليمن وباقي قوى وشعوب المنطقة المتضامنة مع فلسطين.

وتعرف جيداً أن المجتمع الإسرائيلي، الذي سيقضي على أسطورة «الجيش الذي لا يقهر»، وأيضاً ووأيضاًيضاً على كل أساطير اليهود ومقولاتهم التوراتية المحرفة.

وربما لهذا السبب تحدث نتنياهو وحكام «تل أبيب» عن حربهم مع «العمالقة»، فيما أفتى حاخاماتهم بقتل أطفاء ونساء فلسطين وإحراق الأخضر واليابس، من دون أن يساعدهم كل ذلك على تحقيق أي انتصار ملموس يرفع من معنويات الناس في الداخل الإسرائيلي والخارج.

الغالبية العظمى من يهود العالم يؤيدون هذا الكيان الإجرامي، ومن منطلقات دينية صهيونية نجحت في نقل مئات الآلاف من يهود العالم إلى فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام «الدولة» العبرية وبعدها، وإلا، كيف لنا أن نفسر هجرة يهود روسيا وأوروبا وأفريقيا، بل يهود الدول العربية، إلى فلسطين، وليس بينهم أي قواسم مشتركة إلا الدين اليهودي الذي أمرهم بالنظرية الصهيونية بالقيام بمثل هذه الهجرة التي تتطلب منهم جميعاً قتل الشعب الفلسطيني والسيطرة على بيوته وأراضيه، وحتى أنهاره وبحاره، وإلا كيف ليهود روسيا وأوكرانيا بثقافاتهم ونمط معيشتهم أن ينسجموا مع يهود إثيوبيا أو اليمن والهند مثلاً، مع التذكير بأن يهود روسيا وأوكرانيا يعيشون شتاءً تحت الصفر بنحو ٣٠ درجة، في الوقت الذي يعيش يهود إثيوبيا واليمن والهند نحو ٤٥ درجة فوق الصفر صيفاً!

وبهذه المعطيات وغيرها اجتماعياً وثقافياً وأخلاقياً ونفسياً، لن يحالف الحظ اليهود وحتى «جيشه الذي لا يهزم»، لن يتحمل هزيمة رابعة بعد الانسحاب من جنوب لبنان وحرب تموز/يوليو، والآن طوفان الأقصى، الذي سيتحول عاجلاً أم آجلاً إلى طوفان فلسطين في إسرائيل»، وهم ليسوا أمة أو شعباً، ومهما حظوا بدعم الدول والقوى الإمبريالية والاستعمارية، بأن يتخلصوا من آثار الهزيمة التي ذاقوا طعمها لأول مرة وهم في عقر دارهم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ويفسر ذلك بكل وضوح عصبية الأحزاب والقوى اليهودية المتطرفة داخل الحكومة وخارجها وحديثها عن الاستمرار في الحرب حتى النهاية، لأنها تعرف جيداً أن الداخل الإسرائيلي لن ترتفع معنوياته من دون ذلك، بعدما لم يعد يتحمل أي انتكاسة جدية، وهي قادمة لا محالة، مهما طال الزمن.

بين تحرير الجنوب اللبناني وحرب تموز/يوليو ٦ سنوات تخللها احتلال أفغانستان والعراق. وبين حرب تموز وطوفان الأقصى ١٧ عاماً، وبينهما «الربيع العربي» الذي أرادت «تل أبيب» وحلفاؤها إقليمياً ودولياً له أن يعوض الكيان الصهيوني هزيمته في حرب تموز ٢٠٠٦، وهو ما كاد أن يتحقق له لولا دخول حزب اللّه مرة أخرى على الخط ليفشل هذا المشروع الصهيو/امبريالي الذي أكسب الكيان الصهيوني بعض الوقت، إلا أنه لن ينجيه من نهايته الحتمية التي اقتربت بمعجزة طوفان الأقصى.

ومع اقتراب موعد الزوال، وأياً كانت نهاية الحرب الحالية في غزة بانعكاسات ذلك على الضفة الغربية، فالجميع يعرفون أن «تل أبيب» وجميع العواصم الإقليمية المتواطئة معها لا تريد لهذه الحرب أن تنتهي بهزيمة «إسرائيل»، أياً كان شكل هذه الهزيمة أو شكل الانتصار الفلسطيني الذي سيمنح الشعب الفلسطيني ومن معه في لبنان واليمن والعراق وسوريا وإيران وباقي أنحاء العالم تفوقاً نفسياً سيشجعهم على الاستعداد للضربة القاضية على الكيان الصهيوني، وهو زائل بلا محالة، وإلا لما تحققت معجزة الصمود الفلسطيني منذ ٥ أشهر، كما تحققت في انتصار حرب تموز/يوليو، والآن في إذلال أبناء اليمن العظيم لكل الدول والقوى الإمبريالية وعملياتها في المنطقة وخارجها.

ويبقى الرهان الأخير على عاملين أساسيين؛ أولهما صبر الشعب الفلسطيني بكل فصائله في مقابل انهيار واضح لمعنويات المستوطنين الإسرائيليين بعد صدمة طوفان الأقصى الذي ذكرهم بهزيمة تموز/يوليو، وبينها جميعاً العديد من انتفاضات الشعب الفلسطيني التي تحولت من ثورة الحجارة إلى ثورة الثوار الذين كانوا بالأمس يرمون دبابات العدو بالحجارة، وها هم الآن يقصفون ثكناتهم ومدنهم ودباباتهم بالصواريخ التي تثبت مقولة الزعيم الراحل عبد الناصر «إن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة»، وهو ما سيتحقق للشعب الفلسطيني في جولته الثالثة قريباً بإذن اللّه.

الأيديولوجيا و «طوفان الأقصى»

عماد الحطبة

كل من يقاوم المستعمر ويسعى إلى تحرر وطنه هو صاحب أيديولوجيا تحررية، حقيقة بسيطة حاولت الرأسمالية ردمها تحت جنازير الدبابات، وكمبيوترات الشركات متعددة الجنسيات.

رغم أن كلمة أيديولوجيا مشتقة من جذريْن لاتينيين «آيديا» بمعنى فكرة، و«لوجوس» بمعني لغة أو منطق، بيد أن الحديث عن عصر الأيديولوجيا يرتبط إلى حد كبير بالحديث عن عصر الحداثة.

ليست الأيديولوجيا بحدّ ذاتها فكرة حداثية، فالأديان التي عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ تعدّ أيديولوجيات، لكن عصر الحداثة اعتمد الأيديولوجيا كوسيلة لتفسير العالم، وقسّم تاريخ البشرية إلى أيديولوجيات سواء كانت سماوية أو وضعية، وجعل من هذه الأيديولوجيات وسيلته لفهم تاريخ العالم وواقعه وتطوره نحو المستقبل.

على الجهة المقابلة، وفي الفترة التاريخية نفسها، ظهر الفكر العلمي التجريبي «الأمبريقي» الذي اعتمد الحقائق العلمية المجردة كوسيلة لتفسير العالم، لكن الغلبة كانت دائماً للأيديولوجيا.

بعد الحرب العالمية الثانية، كثر الحديث عن عصر ما بعد الحداثة، الذي وجّه مفكّروه سهام هجومهم إلى الحداثة باعتبارها قد فشلت، بل وجلبت على العالم كوارث وأفكاراً متطرفة كالنازية والفاشية، وحروباً مدمرة كالحروب العالمية. بلغت موجة ما بعد الحداثة ذروتها بثورة طلاب الجامعات الفرنسية عام ١٩٦٨ والتي هددت بنية النظام الرأسمالي في أوروبا، لكن هذا النظام استطاع احتواءها وإفراغها من كل محتواها الثوري لتصبح حالة من الفوضى والاستكانة إلى الواقع، بل وتحويلها إلى نصر عريض لليمين الفرنسي بزعامة شارل ديغول، لتسقط تماماً، آخر ثورات الغرب بسقوط أهم منظّريها؛ ميشيل فوكو ولويس التوسير.

حاول البعض رفع شعار «بعد ما بعد الحداثة» في محاولة لإنقاذ ما بعد الحداثة، لكن التيار الذي ساد كان العودة إلى الحداثة بعد «تطهيرها» من خطاياها، واشتهر في هذا المجال الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس.

رغم ذلك، قد يكون من المبكر جداً الحديث عن موت «ما بعد الحداثة»، فموجة التفكيك التي تركت أثرها في المجتمعات والفكر وحتى الفلسفة تحتاج إلى سنوات لتجاوز آثارها المدمرة. لقد طالت موجة التفكيك تلك السرديات التاريخية الكبرى وشككت بكل شيء حتى الحقائق العلمية تحت لافتة «الشيء الوحيد الثابت أن لا شيء ثابت."

مزهوة بانتصارها على المعسكر الاشتراكي، ربطت الرأسمالية فكرة ما بعد الحداثة بسقوط الأيديولوجيا، وأطلقت العنان لفكرة «ما بعد الأيديولوجيا» التي تهدف إلى تقويض السرديات الوطنية الكبرى كالهوية الوطنية، وأعراف المجتمعات وتقاليدها، والأديان، وحتى التشريعات القانونية، لصالح سرديات صغرى تتجاوز القضايا الرئيسية في المجتمعات لصالح قضايا ثانوية وفرعية.

في سياق «ما بعد الأيديولوجيا»، تتحوّل الأمة إلى فئات ذات ثقافات وقضايا متعددة مرتبطة بالإثنيات، والجندرية، والفئة العمرية والتوزيع الديموغرافي، وتغيب قضايا مثل الحرية والسيادة الوطنية، والاستقلال عن الأجندات الوطنية للمجتمعات. المستهدف كل العالم، والعدو هو الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة وتحاول فرض ثقافتها على العالم، سواء تحت اسم الأمركة، أو العولمة.

ثقافة الهمبرغر والعولمة والمدن الذكية، ليس الهدف منها تسويق منتجات الرأسمالية فحسب، بل السيطرة على المجتمعات وتوجيهها نحو تحقيق مصالح المركز الرأسمالي السياسية، والتي تؤمن هيمنة هذا المركز على مقدرات العالم الاقتصادية وتسخيرها لمصالحه. لتحقيق هذا الهدف كان لا بد من إنهاء عصر الأيديولوجيا، التي تدعو إلى أي نوع من أنواع التحرر أو الخصوصية الوطنية.

علينا الاعتراف أن الرأسمالية نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها، خاصة في المرحلة التي تلت انهيار منظومة الدول الاشتراكية، وتصرفت الرأسمالية وكأنها صاحبة اللحظة الأخيرة من التاريخ، وأصبحت تعدّ كل خروج عن صورة العالم التي ترسمها، تمرداً لا بد من تصويبه سواء بالعقوبات الاقتصادية، أو بالعمل العسكري المباشر. أمام القوة الغاشمة وقف العالم مرتعد الفرائص، وفرضت الولايات المتحدة وحلف «الناتو» شروطهما على الجميع.

بدت الحرب الروسية -الأوكرانية، وكأنها أول تمرد مسلح على العالم كما صاغته الرأسمالية، لذلك كان الردّ صارماً وواسعاً وطال جميع مناحي الحياة، الاقتصادية والسياسية والرياضية، وحتى العلمية والأدبية والثقافية، رغم أن الصراع كان داخل البيت الرأسمالي نفسه ولم يحمل طابعاً أيديولوجياً، لكن الرأسمالية التقليدية لم تكن تتحمّل ولو تمرداً بسيطاً من الاقتصادات الناشئة والطامحة، وترى فيه خطراً داهماً لا بد من التصدي له.

جاءت معركة «طوفان الأقصى»، لتقدم أيديولوجيا تحررية في مواجهة المشروع الرأسمالي الذي يفرض سيطرته على منطقتنا. هذه الأيديولوجيا، رغم غلبة التوجهات الدينية على خلفياتها الفكرية، لكنها لم تخض حرباً دينية، بل أعلنت عن حرب ذات طابع تحريري وتحرري، فهي من ناحية، تقاتل في سبيل تحرير الأرض، ومن ناحية أخرى، تناضل في سبيل التحرر من هيمنة المستعمرين.

الصورة الإنسانية التي حملتها مقاطع إطلاق الأسرى لدى المقاومة في غزة، تقابلها الصواريخ اليمنية على المصالح الاقتصادية الغربية، والصواريخ العراقية على التجمعات العسكرية للعدوين الأميركي والصهيوني، وصواريخ حزب اللّه على المستوطنات الصهيونية في شمال فلسطين، جميعها تشير إلى أن محور المقاومة قد حدد أعداءه بوضوح، وهو يخوض معاركه ضدهم ليس بهدف القتل أو الانتقام، ولكن بهدف التحرر والانعتاق من هيمنة المستعمر.

كل من يقاوم المستعمر ويسعى إلى تحرر وطنه هو صاحب أيديولوجيا تحررية، حقيقة بسيطة حاولت الرأسمالية ردمها تحت جنازير الدبابات، وكمبيوترات الشركات متعددة الجنسيات، لكن الشاب عاهد أبو سته أعاد إليها الاعتبار، عندما أطلقت صرخته «ولعت» فرددها العالم وراءه، لم تكن دبابة «ميركافا» تلك التي «ولعت» بل صرح معبد الرأسمالية الذي انهار على رؤوس كهنته.

كيف يصنّف القانون الدولي حرب التجويع الإسرائيلية على غزة؟

ليلى نقولا

بالرغم من وضوح النص حول حظر تجويع المدنيين ووجوده في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس هناك آليات للمحاسبة على خرق هذا الحق،

وتبقى آلياته معنوية، وبالتالي لا يمكن إلزام «إسرائيل» بها، ولكن يمكن بالطبع محاسبتها على انتهاكاتها للقانون.

وصف المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري في جلسة لمجلس حقوق الإنسان هذا الأسبوع استخدام «إسرائيل» حملة التجويع ضد الشعب الفلسطيني في غزة بأنه «إبادة جماعية». وقال: «عندما اندلعت الحرب، رأينا الناس يعانون الجوع بطرق غير مسبوقة. لم نر قط أي مجتمع يعاني الجوع بهذه السرعة. والآن، ما نراه هو المجاعة، ويموت الأطفال بسبب سوء التغذية والجفاف".

وذكّر فخري بأن «إسرائيل» قطعت إمدادات المياه عن غزة مباشرة بعد بدء الحرب في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقال إن غزة محاصرة بالكامل منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وأضاف: «لم نشهد قط أطفالاً يُدفعون نحو سوء التغذية بهذه السرعة في أي صراع في التاريخ الحديث".

١- التجويع في القانون الدولي لحقوق الإنسان

يذكر القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل واضح وصريح «حق الإنسان في الغذاء»، وتؤكد المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «حق كل فرد في مستوى من المعيشة يكفي للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية".

كما أكّد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ١١ و٢) هذا الحق، وأكّد اعتراف الدول وتعهدها بالعمل على الحفاظ على هذا الحق.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ٦)، فينص على «الحق الأصيل في الحياة لكل إنسان، إذ تجب حماية هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً»، ومنها يتفرع عدم جواز تجويع الأشخاص أو تعريضهم لما يمكن أن يحرمهم الحق في الحياة تعسفاً.

وتنص المادة ١,٢ (المشتركة بين العهدين) على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شعب من وسائل عيشه الخاصة»، ما يعني عدم جواز ما تقوم به «إسرائيل» في غزة من حصار ومنع السكان من القدرة على تحصيل وسائل العيش، إضافةً إلى عدم جواز قيامها باستخدام الفوسفور الأبيض الحارق للتربة بهدف منع سكان غزة في المستقبل من إمكانية الزرع وإنتاج الغذاء.

٢- التجويع في القانون الدولي الإنساني

عام ١٩١٩، أدرجت لجنة المسؤولية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى «التجويع المتعمد للمدنيين» كانتهاك لقوانين وأعراف الحرب التي تؤدي إلى الملاحقة الجنائية لمن يرتكبها.

وبموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يعتبر «تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب» جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية.

أ- القاعدة ٥٣ من القانون الدولي العرفي من القانون الدولي الانساني أو يُعرف بقانون النزاعات المسلحة، تنص على ما يلي: «يُحظر استخدام تجويع السكان المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب".

ويشترط القانون الدولي الإنساني على الدول ضرورة احترام هذه القاعدة باعتبارها قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

ويرد حظر التجويع كأسلوب من أساليب الحرب في البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة. وإضافة إلى ذلك، ترد هذه القاعدة في صكوك أخرى تتعلق أيضاً بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وفي الكتيبات العسكرية التابعة للجيوش النظامية.

ب- القواعد ٥٤-٥٥- ٥٦ هي نتيجة طبيعية لحظر تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب.

تحظر القاعدة ٥٤ مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. أما القاعدة ٥٥، فتحظر منع وصول المساعدات الإنسانية المخصصة للمدنيين المحتاجين، بما في ذلك تعمد إعاقة المساعدات الإنسانية، فيما تعتبر القاعدة ٥٦ أن تقييد حرية حركة موظفي الإغاثة الإنسانية قد يشكل انتهاكاً لحظر التجويع.

ج- الحصار التجويعي

يميّز قانون النزاعات المسلحة بين الحصار الذي يهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية وتجويع المدنيين، فالأول ليس محظوراً في القانون، فيما يعدّ الآخر جريمة حرب، وقد يرقى إلى مستوى الإبادة.

وفي تطبيق هذا التمييز بين الحصار العسكري والحصار التجويعي على ما تقوم به «إسرائيل» في غزة، نشير إلى أنه لا يمكن لـ«إسرائيل» أن تدّعي أن هدف حصارها هو تحقيق أغراض عسكرية بدليل أنها تقول إنها أنهت قدرات المقاومة الفلسطينية في شمال القطاع، فيما تقوم بمنع المساعدات الغذائية عن السكان وتتعمد تجويعهم في تلك المناطق، حيث تقوم بإقفال المعابر وقصف شاحنات المساعدات، ما يعني أن الحصار هو تجويعي متعمد، وليس حصاراً لأهداف عسكرية.

إضافة إلى ذلك، إن «إسرائيل» بوصفها «دولة» احتلال تبقى مسؤولة عن الشعب الموجود على الأرض التي تحتلها، وبالتالي من المحظور تجويعهم أو حرمانهم الحق في الغذاء.

في النتيجة، وبالرغم من وضوح النص حول حظر تجويع المدنيين ووجوده في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس هناك آليات للمحاسبة على خرق هذا الحق في ذلك القانون، وتبقى آلياته ومبادئه معنوية، وبالتالي لا يمكن إلزام «إسرائيل» بها، ولكن يمكن بالطبع محاسبتها على انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني، إذ إن مخالفة الدولة لالتزاماتها في حفظ هذه الحقوق خلال النزاعات المسلحة ترتب مساءلة جنائية للأشخاص المسؤولين في الدولة عن ارتكابها وتسهيلها وإعطاء الأوامر لتجويع المدنيين.